UN LIBRARY
JUL 16 1990
UN/SA COLLECTION

A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/333
3 July 1990

ORIGINAL : ARABIC/ENGLISH

الدورة الخامسة والاربعون
البند ٧٧ من القائمة الاولية*

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لسوريا لدى الامم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي ، يشرفني أن أرفق طيه البيان الصادر عن وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية بشأن الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للسكان السوريين العرب في منطقة الجولان السورية المحتلة والمقدم الى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الاراضي المحتلة خلال زيارتها لدمشق ، سوريا ، في الفترة من ٢٣ أيار/مايو الى ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٠ .

وسأغدو ممتنا إذا عمم هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٧ من القائمة الاولية .

(توقيع) أحمد فتحي المصري
السفير
الممثل الدائم

* A/45/50 .

90-16164 ٨٤٤٠ش(٩٠)

المرفـــق

البيـان الصادر عن وزارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية والمقدم الى اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيـــق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعـــب الفلسطيني وغيره من السكان العـرب في الأراضي المحتلـة

إن السلطات الاسرائيلية مستمرة في خرقها وانتهاكها الفاضح والمتعمد لقوا القانون الدولي وميثـاق الأمـم المتحـدة ولوائح اتفاقيات لاهاي لعـــام ١٨٩٩ و واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية السكـان المدنيين وقت الحـ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام ١٩٦٦ والاتفـ الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام ١٩٦٦ وغير ذلك من المواثيـ الدولية . وكذلك استهتارها بقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والوكالات المختصـ ذات الصلة وتحديها للمجتمع الدولي والرأي العام العالمي ، سواء في فلسطين المحـ أو الجولان العربي السوري أو جنوب لبنان .

ففي الجـولان العربـي السـوري المحتـل منـذ عـام ١٩٦٧ استمرت الاستراتيجيـ الاسرائيلية العدوانية الشاملة والمعلنة (التي تتمثل في أن منطقة الجولان تشكل - لا يتجزء من اسرائيل) . وأدت الممارسات الاسرائيلية المعلنـة والخفيـة الهادفة تهويد الجـولان وضمه وسلخ سكانـه من الشعب العربـي السـوري عـن شعبهم وتاريخهـ ليعيشوا بـدون تاريخ ؛ الـى الاستمرار فـي بنـاء المستوطنـات وتوسيعها واستقـ المهاجرين الجدد من أنحاء العالم . وقد بدا هذا واضحا في السياسة الاخيرة باستـ الاعداد الهائلـة من المهاجرين السوفيـات الى الأراضي المحتلـة بهـدف تغيير بنـ المنطقة السكانية وتدمير بنيتها الاقتصادية والاستيلاء على مصادرها المائية ومحاـ تغيير بنيتها الثقافية والاجتماعية وسحق هوية سكانها الوطنية منتهكة بذلك قـ الأمـم المتحـدة وخاصة قرار مجلس الأمـن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) الصـادر بالإجماع بتاـ ١٩٨١/١٢/١٧ وقرار الجمعية العامة للأمـم المتحـدة في دورتها الاستثنائية التـ (د إ - ١/٩) الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٥ والمؤكد عليه في كل دورة عادية للجمعية الـ منذ ذلك التاريخ .

وأمام هـذه الممارسـات ، انتفض شعبنا العربي في الجولان ببطولـة رائعة مقاومة الاحتلال مؤكدا في جميع المناسبات على انتمائه وولائـه لوطنه العربي السـ

رافضا الاحتلال وقرار فرض القوانين الاسرائيلية والهوية الاسرائيلية متحديا سلطات القمع الاسرائيلية حتى تتحرر أرض الجولان كاملة من الاحتلال ، كما قام بتقديم دعمه ومساندته للانتفاضة البطولية للشعب العربي الفلسطيني فشكّل اللجان الشعبية لجمع التبرعات المالية والعينية وجمع الاموال بالإضافة الى كميات كبيرة من الاغذية والالبسة وتم إيصالها بطرق متعددة الى اخوته في الضفة الغربية وغزة المحتلتين . وقد تعرض سكان الجولان نتيجة لموقفهم التضامني مع أشقائهم الفلسطينيين لاشد العقوبات القسرية من قِبل قوات الاحتلال .

ومن الامثلة على تضامن أهل الجولان مع انتفاضة إخوانهم ، قيام وفود من قرى مجدل شمس ومسعدة وعين قينة وبقعاتا المحتلة بالمشاركة بالاعتصام والإضراب عن الطعام المفتوحين اللذين ينفذان أمام مقر الصليب الاحمر في القدس استنكارا للمجزرة الصهيونية الاخيرة التي وقعت في مستوطنة (ريشيون لينسون) ضد العمال العرب ، فضلا عن إضراب عدد من المعتقلين السوريين في سجون الاحتلال عن الطعام تأييدا لإخوانهم في الضفة . إن الانتفاضة البطلة للشعب العربي الفلسطيني التي دخلت شهرها الثلاثين قد فرضت نفسها على الساحة الدولية وانتزعت اعترافا بأن الشعب الفلسطيني شعب مصمم على استعادة حقوقه كاملة وأنه لن يقبل بأقل من الاستقلال ، وأكدت بشكل قاطع وحاسم أن المواطنين العرب الرازحين تحت الاحتلال لم يعد بإمكانهم تحمُّل أكثر مما تحملوا تحت أي ظرف كان وأنهم مصممون بشكل ثابت على إنهائه من جميع الاراضي العربية المحتلة ، وأن النضال في المنطقة سيستمر بأشكاله المتعددة حتى تحقيق التحرير الامر الذي يشكل هزيمة للدعاية الصهيونية وادعاءاتها الزائفة التي تشير الى رضى السكان العرب للاحتلال وسياسة الأمر الواقع .

وقد أدت المقاومة البطولية للشعب العربي في الاراضي المحتلة الى قيام المحتلين بزيادة أساليب قمعهم في الاراضي العربية المحتلة وصعدوا من سياسة (القبضة الحديدية) وتكسير العظام والقتل والإبعاد وتدمير المنازل ومنع التجول لأيام . هذه السياسة التي تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان والحريات الاساسية وجرائم حرب وجريمة إبادة الجنس المعاقب عليها دوليا . ولقد تابع العالم هذه الجرائم التي أظهرت أن العنصرية الصهيونية وما تحمله من كره للشعوب عامة وللامة العربية خاصة هي التي تدفع الى ارتكاب كل جريمة تجسيدا لحقدها الذي طالما تجلت آثاره في الكثير من بلدان العالم وتؤكد مرة أخرى أكثر من أي وقت مضى صحة قرار الامم المتحدة الذي اعتبر أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري . وليس أدل على ذلك مما صرح به عضو الكنيست (رحفعام رئيفي) يوم ١٩٨٩/١٠/٢٤ بقوله إن يهوديا واحدا

يساوي ألف عربي ، وردا على سؤال عما إذا كان مستعدا لتصحيح هذه العبارة قال نعم أنا مستعد للتصحيح كما يلي "مقابل كل يهودي عشرة آلاف عربي" . وقد رافقت هذه الأعمال الوحشية زيادة في مشاركة المستوطنين الصهاينة لجرائمهم في حق المواطنين العرب في الأراضي المحتلة بحماية من قوات الاحتلال الاسرائيلية . وقد تجاوزت هذه الجرائم في عنصريتها وعدوانيتها وكراهيتها للعرب إجراءات قوات الاحتلال الاسرائيلية .

إن مسلسل الإرهاب الطويل لقوى الاحتلال الاسرائيلية يبعث في الذاكرة صورة الأعمال الوحشية واللاإنسانية التي يرتكبها نظام بريتوريا العنصري ضد أبناء شعب جنوب افريقيا والجرائم النازية التي ارتكبت ضد المدنيين في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية . ومن الأدلة والمواثيق على ذلك تصريح معاون وزير الخارجية الاسرائيلي بنيامين نتنياهو أمام اجتماع للطلبة يوم ١٩٨٩/١١/١٩ والذي طالب فيه بضرورة ترحيل جماعي للعرب . ولابد هنا من أن يفيد التنبيه مجددا الى مخاطر استمرار هذه الممارسات على الوضع المتفجر في المنطقة وما يشكله من تهديد للأمن والسلم الدوليين .

أولا - <u>سياسة الضم والاستيطان</u> :

منذ احتلال اسرائيل لمنطقة الجولان العربية السورية عام ١٩٦٧ استمرت سياسة الاحتلال الهادفة الى ضم الجولان وتهويده عن طريق تشجيع الاستيطان فيه ، فأصدرت اسرائيل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ قانونا يقضي بتطبيق التشريعات والولاية القضائية والادارية الاسرائيلية على الجولان العربي السوري المحتل وأصدرت في ١٩٨٢/٢/١٣ أمرا يفرض على سكان الجولان حمل بطاقات هوية اسرائيلية .

وأقامت في الجولان العربي السوري شبكة من المستوطنات بلغ عددها ٤٣ تجمعا استيطانيا يضم مشاريع زراعية وصناعية وسياحية لاستغلال ثروات المنطقة ومواردها بغية ضمها وتهويدها ، وهي بصدد اتمام ٣ مستوطنات جديدة وذلك على أنقاض القرى العربية السورية في الجولان التي دمرتها وعددها ١٤٧ قرية لم يبق منها سوى مجدل شمس ومسعدة وبقعاتا وعين قنية والغجر . ومن هذه المشاريع سحب المياه من بحيرة طبريا ومن بانياس ومسعدة وإنشاء عدد من السدود وإقامة منشآت سياحية في جبل الشيخ وشواطئ بحيرة طبريا وزيادة كثافة الطرق حول قرى الجولان العربية تمهيدا لعزلها نهائيا وتدمير مراكز العمران القائمة لطمس المعالم العربية وإعطاء انطباع بأن الجولان كانت منطقة خالية من السكان .

ومن الملاحظ أن السلطات الاسرائيلية قد بدأت تنشط في الآونة الاخيرة لإنعاش الاستيطان في الجولان وزيادة عدد المستوطنين فيه وأهم ما جرى في هذا الصدد :

١ - موافقة وزير الاستيعاب للجولان في تموز/يوليه ١٩٨٩ على إقامة ثلاثة مراكز للاستيعاب في (كنسرين وخسفين ومدخل الحمة) من أجل استيعاب ٤٠٠ مهاجر جديد يُنتظر وصولهم (دافار ، ١٩٨٩/٧/١٨) .

٢ - منذ آب/أغسطس ١٩٨٩ بدأت اسرائيل محاولة زيادة عدد المستوطنين في الجولان من ٦ آلاف الى ١٢ ألفا خلال السنوات الخمس القادمة ، وقد دعا منحي غولدمان عضو الكنيست يوم ١٩٨٩/٨/٥ الوكالة اليهودية ووزارة الاستيعاب الى العمل على إرسال المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي وأمريكا الجنوبية الى الجولان (معاريف ، ١٩٨٩/٨/٦) .

٣ - يوم ١٩٨٩/٨/٦ ، بدأت مستوطنة كنسرين عملية إسكان تهدف الى توطين ٤٠٠ أسرة أخرى في المستوطنة خلال عام ١٩٩٠ .

٤ - تم يوم ١٩٨٩/١٠/٣١ تدشين مستوطنة جديدة في جنوب الجولان تدعى "حادسنيس" يمكنها مبدئيا استيعاب إثنتي عشرة أسرة ، وقامت بإقامة المستوطنة حركة بيتار .

٥ - اعترفت السلطات الاسرائيلية في شهر أيار/مايو بأن ثلاثين عائلة من المهاجرين اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي انتقلت للإقامة في مستعمرة كنسرين وذلك في أول عملية توطين لليهود السوفيات في الجولان ، ونسب التلفزيون الإسرائيلي الى وزير الاستيعاب اسحق بيريز أن هناك مئات من الوحدات السكنية الخالية في هذا المستعمرة ويتوقع أن تمتلئ قريبا بالمهاجرين الجدد .

ومن التصريحات التي تظهر السياسة الاسرائيلية هذه ما صرح به اسحق شامير لصحيفة معاريف الاسرائيلية يوم ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٧ : "إن كل من يتكلم عن مؤتمر دولي للسلام يريد تنازلا كاملا عن يهودا والسامرة ومنطقة غزة ومرتفعات الجولان . ولقد اتهمنا بأننا قلنا لا للسلام ، إلا أن التحالف الحكومي يقول لا واحدة وصريحة . لا للتخلي عن أراضي اسرائيل ، لا للتخلي عن يهودا والسامرة ومنطقة غزة ، ولا للتخلي عن مرتفعات الجولان ، وكذلك لا للتنازلات في القدس" .

وصرح شامير لصحيفة هآرتس في ١٩٨٧/١٠/١٦ بقوله "إن مدينة القدس و والسامرة والجليل والجولان جميعها تشكل كلا متكاملا ومن الصعب القول بأن الاسرائيلي سينفصل في يوم من الأيام عن هذه المناطق" .

كما أعلن اسحق شامير في بيانه الوزاري بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٢٢ بأن المستوطنات مستمرة . وبتاريخ ١٩٩٠/٣/١٩ أعلن رئيس وزراء اسرائيل اسحق تمسكه باحتلال الجولان وقال ، في معرض رده على زعماء المستوطنات الصهيونية كتبوا اليه ليعربوا عن قلقهم إزاء تصريحات الرئيس الامريكي الاسبق كارتر ، إ التخلي عن المرتفعات السورية لا تخطر ببال أي اسرائيلي (صحيفة الشرق ، ٣/٣٠ وفي نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، أصدر البرلمان الاسرائيلي قرارا يتضمن أن مصير الج لا يمكن أن يكون موضوعا لاية محادثات أيضا في معرض حديثه عن القدس الموحدة و الى الاستيطان في أي جزء منها .

ثانيا - <u>الاستيلاء على الاراضي</u> :

أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلية أوامر عسكرية عديدة أجرت فيها تعديلا القانون المتعلق بالاراضي العربية المحتلة ونظام الملكية لتبرير عملية الم والاستيلاء بحجة الضرورات الامنية والعسكرية ، ومنها ما كان على شكل قرارات م كإلغاء جميع المراجعات حول النزاعات بشأن حقوق الملكية المعلقة منذ فترة ا البريطاني على فلسطين وقرارات أخرى لا يتم فيها نقل الملكية إلا عن طريق ا العسكري وموافقته .

وعدلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية معظم القوانين المتعلقة بالمصادر يتناسب وتسهيل عمليات الاستيلاء الكاملة على الاراضي العربية ، حيث اعتبرت كافة الاشخاص الغائبين يوم الاحتلال عام ١٩٦٧ ملكا للدولة ، وأصدرت سلطات عام ١٩٧٩ قانونا يسمح بموجبه بمنح الأفراد الاسرائيليين حق شراء الارا المناطق العربية المحتلة تشجيعا لهم على عمليات الاستيطان اليهودية وإقام المستعمرات بموجب بلاغات عسكرية حيث اعتبرت الاراضي التي أقيمت عليه المستعمرات مناطق مغلقة (لاسباب أمنية) ، كما صادرت مساحات خاصة ومختا أصحابها الشرعيين بأساليب متعددة وحرمتهم منها ، وغالبا ما تكون هذه الار الاراضي المزروعة بالاشجار المثمرة .

ومن الممارسات الإسرائيلية في هذا المجال ، صادرت السلطات الإسر ٣٥٠ هكتارا من أراضٍ يملكها المواطنون العرب السوريون في الجولان ا

وحوّلتها إلى مناطق عسكرية ثم عهدت بها بعد ذلك إلى عدد من المستوطنات أقيمت على مقربة من القرى السورية . ووضعت أيديها على مصادر المياه الطبيعية ، وحفرت آبارا ضمن أراضي السوريين ، بعد مصادرتها أراضيهم وضخت مياه تلك الأراضي إلى المستوطنات الجديدة .

ففي عام ١٩٨٠ ، قامت إسرائيل بمصادرة الأراضي الزراعية من الفلاحين السوريين في قرية جولس . وبتاريخ ١٩٨٦/٤/١٢ قامت سلطات الاحتلال بمسح المنطقة الممتدة من جنوب غرب بلدة مجدل شمس وحتى جسر معاد شمالي بلدة مسعدة والمسماة بمنطقة (القاطع) تمهيدا للاستيلاء عليها وتبلغ مساحتها أكثر من ٠٠٠ ١ دونم من الأراضي الزراعية الخصبة . وبتاريخ ١٩٨٦/٤/٢٢ قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بوضع الأسلاك الشائكة على ١٥٠ دونما في منطقة البلان بالقرب من مجدل شمس ومنعت السكان من الاقتراب منها ، وقد أحيطت العملية بستار من السرية بقصد مباغتة السكان ومنعهم من إجراء التنظيمات ومقاومة العملية . وقد ذكرت صحيفة "يدعوت إحرنوت" الإسرائيلية بتاريخ ١٩٨٧/٥/٢٧ "أن السلطان الإسرائيلية ستقوم بعمليات تسييج لمساحات أخرى من الأراضي بحجة منع إقامة مبانٍ غير قانونية عليها" .

وبتاريخ ١٩٨٦/٧/٢٤ ذكرت صحيفة "هموريع" الإسرائيلية "أن سلطات الاحتلال قامت بعمليات تمهيد الأرض في موقع عين تينة وتضرر حرش الأشجار وأزيل بشكل كامل من المكان" . وذكرت صحيفة "هتسوفية" بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٢٨ أن مواطنا قد اعتُقل في قرية بقعاتا بحجة أنه وضع يده على سبع دونمات من الأرض وأقام عليها خزانا للمياه بغية الأغراض الزراعية وقامت حينها السلطات الإسرائيلية وإدارة العقارات بحراثة الأرض وتدمير خزان المياه .

كما أن تقارير المدير العام لمكتب العمل الدولي تشير إلى "أن عمليات المصادرة قائمة ، وتستولي السلطات العسكرية على الأرض التي تدخل بعد فترة معينة ضمن أراضي الدولة لتستغل بعد ذلك في إقامة مستوطنات جديدة ، وان سندات ملكية الأرض التي كانت في حوزة السكان ، كانت تطلبها السلطات الإسرائيلية لإضفاء الطابع الرسمي لاستيلائها على الأرض لصالحها" .

وبتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠ ، ذكرت صحيفة "هآرتس" أن سلطات الاحتلال تقوم بحرق الأشجار والغابات الطبيعية بغية الاستيلاء على الأرض واستملاكها وحرمان السكان من الغابات ، كما نشبت مؤخرا حرائق في مناطق الجليل والجولان وخاصة مناطق الاحراش والرعي ، وقد

بلغ مجمل المساحة التي أحرقها المحتلون في فلسطين المحتلة حتى شهر أيار/مايو الماضي أكثر من ٢٨ ألف دونم ، وبلغت حرائق أحراش الجولان حتى نفس الفترة أكثر من ثمانية عشر ألف دونم وذلك في إطار السياسة الإسرائيلية المتعددة الوجوه لكسر الأرضية الاقتصادية لصمود مواطني الجولان في مواجهة الاحتلال الصهيوني والتمسك بالأرض والهوية السورية .

ونود الإشارة إلى أنه من مساحة الجولان البالغة ١,١٧٦ ألف كم^{٢} لا يملك سكانه العرب السوريون سوى ٠٠٠ ٢٠٠ دونم صالح منها للزراعة ١٥ ألف دونم .

ثالثا - الاستيلاء على المياه :

دأبت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بالضغط على السكان في الجولان العربي السوري المحتل لإجبارهم على الهجرة وتضييق سبل العيش لهم وإضعافهم اقتصاديا وذلك بحرمانهم من المياه وتحويلها إلى المستوطنات وبمنع السكان من حفر آبار جديدة .

وبالرغم من أن سكان الجولان كانوا يعتمدون على مياه بركة "رام" في مسعدة ، وهي تحوي حوالي ٢ إلى ٣ مليون من الأمتار المكعبة من المياه بين الصخور البركانية وهي تكلفهم كثيرا من عمليات التمديد إلى أراضيهم بواسطة أنابيب معدنية بعد جرها إلى خزانات معدنية لتسقى بها الأراضي ، ولكن سلطات الاحتلال فرضت حظرا على ضخ هذه المياه لري بساتين التفاح وغيرها .

وتواجه السكان مشكلة كبيرة لإقامة خزانات المياه أو حفر آبار جديدة دون ترخيص مسبق من الحاكم الذي يرفض إعطاء الترخيص بذلك أو حتى إقامة شبكة ري بلاستيكية لسقي بساتين التفاح . ومقابل ذلك يُسمح للمستوطنين الصهاينة بجر المياه وفتح الآبار وحتى استجرار المياه من آبار المزارعين العرب إلى المستوطنات الإسرائيلية .

كما عمدت السلطات الإسرائيلية إلى محاكمة العديد من المزارعين في قرى الجولان إذا لم يلغوا خزاناتهم بحجة أن إقامة الفلاحين لهذه الخزانات يعني استغلال مصادر مياه الدولة بدون ترخيص واستغلال الأراضي المجاورة والتعدي عليها .

إن قوات الاحتلال تبغي من هذا الأمر تدمير تجارة التفاح وزراعته كمورد أساسي للسكان هناك وهي بالتالي تصادر مياه الينابيع وتحولها إلى المستوطنات الصهيونية . فقد قامت السلطات الإسرائيلية باغتصاب ينابيع اليعفوري - المشيرفة - رأس أبو سعد

وجرّت مياه بحيرة مسعدة عشرات الكيلومترات لري أراضي المستوطنات الزراعية على سفوح (تل أبو الندى) ، وأدى ذلك إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية التي تروي بساتين السكان العرب ، وهذا ما دعا القطر العربي السوري إلى جرّ المياه إلى مجدل شمس بواسطة أنبوب عام ١٩٨٤ . كما حصل نقص في مياه الشرب لمسعدة وبقعاتا وعين التينة حيث تقوم حكومة الجمهورية العربية السورية بفتح آبار جديدة لري هذه القرى أيضا .

ونود الإشارة إلى خطة التطوير المقدمة من المنظمة الصهيونية العالمية لعام ١٩٧٥ تقضي بتوزيع ٧,٥٩ مليون متر مكعب للمستوطنين اليهود البالغ عددهم فقط ٧ آلاف نسمة مقابل ٣,١ مليون متر مكعب من المياه لسكان القرى السورية المحتلة البالغ عددهم أكثر من ١٥ ألف نسمة .

لقد أصبحت الآبار الارتوازية الوسيلة الوحيدة حتى للشرب نظرا لمصادرة الينابيع ، وهذا يؤثر على زراعة المحاصيل ، ومنها التفاح ، وعلى الصحة العامة بالنسبة للسكان وخاصة أن الآبار الستة الموجودة تديرها مصلحة المياه الإسرائيلية وتصل المواطنين في أغلب الأحيان ملوثة .

ومؤخرا ، عمدت السلطات الإسرائيلية إلى منع أهالي بقعاتا من استثمار مياه الشرب عبر خط المياه القادم من الجانب السوري ، كما تمنعهم من إصلاح الأعطال الواقعة في هذا الخط في المسافة ما بعد خط الفصل عبر الشريط الحدودي .

رابعا - <u>التغييرات الاقتصادية والاجتماعية</u> :

إن سياسة الضم وخطط الاستيطان المنفذة في المناطق المحتلة ، ومنها الجولان العربي السوري ، قد انعكست على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وأدت إلى تدهور الزراعة والصناعة والتعليم ، وأدى هذا الوضع أيضا إلى إلحاق اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الإسرائيلي وتحويل الآلاف من العاملين بالزراعة والصناعة والحرف إلى سوق العمل الإسرائيلي ودفع معظم السكان إلى الهجرة طلبا للعيش في حال تمكنهم . وطوال الـ ٢٣ عاما من الاحتلال التعسفي لم تقم أية روابط اقتصادية بين المستوطنين الصهاينة وسكان الجولان الوطنيين .

ففي عام ١٩٨١ رفعت سلطات الاحتلال الضرائب واستمرت ممارسة الضغوط المادية ومنعت سلطات الاحتلال أية معاملة حكومية تقدم من قبل أي مواطن معارض لفكرة الضم

وعدم تسهيل مرور وتحرك المواطنين ضمن الجولان ، إضافة إلى زيادة الاسعار التموينية وعدم صرف تعويضات للعائلات المحتاجة بالرغم من الضرائب التي تفرض تقريبا على نصف نتاج الموسم من التفاح ، ومؤخرا منعتهم من تصديره وحتى عدم شرائه منهم . وعلى أثر هذه الإجراءات ، في نفس العام ، تظاهر أبناء الجولان واعتقل عدد من المراسلين الصحفيين وأحرقت أفلامهم التي صوروا فيها المظاهرات والمساجين والمعتقلين .

وفي عام ١٩٨٤ ، تابعت سلطات الاحتلال نفس النهج في منع المواطنين في مجدل شمس من تصدير منتجاتهم إلى سوريا .

وإن رجال مصلحة الضرائب يقومون ، بالتعاون مع قوات الاحتلال ، بالمزيد من المضايقات الاستفزازية والإجراءات الإرهابية وذلك بالتحقق من هوية كل شخص عند الحواجز المتعددة التي أقامتها عند مفارق الطرق . وقد أدى هذا إلى مغادرة أعداد كبيرة من العائلات السورية منازلها في قرى الجولان رغما عنها وذلك طلبا للعيش الافضل نتيجة لسوء الاحوال المعيشية والاقتصادية التي تطبقها سلطات الاحتلال عليهم .

وفي عام ١٩٩٠ ، استمرت المضايقات وصودرت أراضي أسر عديدة ، وفرض حصار اقتصادي شامل على الجولان ، وقيدت حريات السكان في العمل ، وقللت أجور العاملين منهم ، وأجبر العمال المسجلون لدى الإدارة العسكرية على ممارسة الاعمال القاسية من تعبيد الطرق وإصلاح المجاري وغير ذلك من الاعمال الشاقة وتلفيق التهم للعديد منهم على أنهم يتعاونون مع السلطات السورية وذلك تمهيدا لاعتقالهم وزجهم في السجون وحرمانهم من العمل في أرضهم .

وفي ذكرى جلاء المستعمر عن سوريا ، احتفل المواطنون العرب السوريون في الجولان في الفترة ما بين ١٥ إلى ١٩٩٠/٤/١٧ حيث قامت سلطات الاحتلال باعتقال العشرات وفرض الضرائب الجديدة تدفع مرة واحدة وإلا يُساق المواطن إلى السجن . وكل هذه المحاولات تهدف أساسا لسلب الاموال من أبناء الجولان وإضعاف المقاومة الوطنية لديهم وإجبارهم على الخضوع أو الهجرة بغية تفريغ الجولان من السكان .

الزراعة :

تدهورت الحالة الزراعية في الجولان المحتل بسبب مصادرة مساحات كبيرة من الاراضي الزراعية الخصبة للسكان ، حيث لم يعد لهم من أراضيهم الباقية سوى ٣٠ ألف دونم ، إضافة إلى استيلاء المحتل الإسرائيلي على مصادر المياه وعدم إعطاء الرخص

للسكان بحفر آبار جديدة في أرضهم وعرقلة وصول الفلاحين لزراعة أرضهم عن طريق زرع الالغام حول الاراضي الزراعية وبداخلها وعزل الاراضي الزراعية عن بعضها بأحزمة من المستوطنات اليهودية بغية الاستيلاء عليها ، وعدم توفير أسواق لتصريف المنتجات الزراعية خشية منافسة الإنتاج الزراعي الإسرائيلي في المستوطنات التابعة لها في المنطقة ، إضافة إلى مصادرة موظفي الضرائب الإسرائيليين لمخزون التفاح تحت مختلف الذرائع وتكسير برادات التخزين .

وأهم ما يتعرض له المزارعون العرب السوريون هو إغلاق السوق أمام محصول التفاح الذي يشكل المحصول الرئيسي والمصدر الاساسي للدخل لدى المواطنين العرب السوريين في الجولان المحتل والذي بدأ في ١٩٨٨/٣/١٢ حين أعلن "شلومو وازيمن" رئيس اتحاد المزارعين الإسرائيليين أن الاتحاد قرر مقاطعة محصول التفاح الذي ينتجه المزارعون السوريون بحجة استمرار الكراهية والعداء الذي يكنه مواطنو الجولان لقوى الاحتلال .

إن هذا سيشكل كارثة اقتصادية حقيقية بالنسبة لسكان الجولان ستؤدي إلى تدهور ظروفهم المعاشية وما يترتب عليها من مضاعفات صحية واجتماعية وانتشار البطالة بينهم وتحويلهم إلى مصدر رخيص للعمالة الإسرائيلية .

كما تقوم سلطات الاحتلال أيضا بافتعال أحداث تؤدي إلى حرق الغابات والاشجار المثمرة . إن هذا يعتبر جزءا من المخطط الاستعماري الإسرائيلي المتكامل للقضاء على مصادر الدخل المحددة بالزراعة وإخضاع سكان الجولان العرب لسيطرتها وتهجيرهم خارج ديارهم وأرضهم .

الرعي :

تحاول سلطات الاحتلال تضييق المساحات الرعوية وذلك بقلع الاشجار أو افتعال الحرائق وشق الطرق فيها ، بغية القضاء على النشاط الاقتصادي وحرمانهم من مادة الحليب المتوقف عليها من تربية سكان الجولان للماعز ، ولذلك أصدرت أوامر بمنع تربية الماعز الاسود إلا بترخيص خاص للمواطنين في القرى العربية السورية المحتلة . وهذا تبرير لسلطات الاحتلال بمصادرة معظم قطعان الماعز وبيعها بأسعار زهيدة بدعوى أنها تهدد البيئة .

الصناعة :

عمدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية الى منع ظهور سياسة اقتصادية محلية في

المناطق المحتلة يمكن أن تساعد على قيام مؤسسات أو ورشات تعمل لصالح المواطنين ، كما أنها لا تعطي موافقتها على أي مسعى لتنمية الفروع الانتاجية لاقتصاد سكان هذه المناطق ، ولتمنع تشجيع الاستثمارات العربية أو فتح اعتمادات ولا يسمح بإحداث أي مشروع صناعي أو صناعي زراعي خوفا من أن يعرض للخطر منافسة المنتجين الاسرائيليين الذين بنوا بتاريخ ١٩٨٧/٦/٩ مصنعا لحفظ الأغذية في مستوطنة (كتسرين) في الجولان المحتل هذا بالاضافة الى تحكمهم في الأسعار والتخزين والتسويق للانتاج الرئيسي لمنطقة الجولان من الفواكه ولكافة مستلزمات الحياة الاخرى .

إن سلطات الاحتلال تمنع السكان من التعاون لفتح اعتمادات بإقامة شبكة من البرادات والاستثمارات التعاونية وأعمال النجارة والتخزين وذلك بغية إفقارهم وتحويلهم الى سوق المستوطنات الاسرائيلية . وإدخال المنتجات الصناعية الاسرائيلية ومختلف الحاجات بدءا من البلوك وحتى البلاط وأعمال النجارة وأعمال الحدادة وغيرها من أدوات قلع الرخام .

خامسا - <u>الوضع التعليمي</u> :

إن الهدف الأساسي لسلطات الاحتلال الاسرائيلي في سياستها التعليمية هو محاولة إزالة أي طابع وطني وقومي عن سكان الجولان العربي المحتل لسلخه عن جذوره القومية والتاريخية والثقافية والحضارية وارتباطه بوطنه الأم سوريا .

وتنتهك سلطات الاحتلال الاسرائيلية حرمة المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة . وقد اتخذت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مجموعة متتالية من القرارات التي تدين فيها اسرائيل بسبب انتهاكها لحرمة المؤسسات التعليمية والثقافية في الأراضي العربية المحتلة . غير أن سلطات الاحتلال لم تمتثل لهذه القرارات وثابرت على ممارساتها واتخذت اجراءات إرهابية ضد الطلبة والمعلمين ومارست التمييز العنصري بحقهم . وقد أدت هذه السياسة التي يناهضها سكان الجولان الى تدهور الوضع التعليمي . ومن أجل تنفيذ سلطات الاحتلال لسياستها هذه قامت بالممارسات التالية :

١ - استبدلت المناهج العربية السورية وفرضت المناهج الاسرائيلية وحظرت الكتب المدرسية السورية وفرضت اللغة العبرية على الطلاب السوريين وفرضت مقررات تعليمية تشيع الكراهية والتحامل والتعصب الديني بهدف محو أي طابع وطني وقومي وعربي واستبدلت أسماء جميع الأماكن والأنهار العربية بأسماء عبرية .

٢ - فصل العديد من المدرسين تعسفيا بسبب مواقفهم الوطنية وتعيين معلمين غير أكفاء مكانهم وأكرهتهم على ترويج المنهج الاسرائيلي . ومن المفصولين : بهجت سلمان مرعي - ناظر خاطر - غسان أبو صالح - حسن القيش - نجاة الصفدي - طاهر منذر - ماجد محمود .

٣ - إغلاق العديد من المدارس .

٤ - أصبح وضع الأبنية المدرسية في حالة يرثى لها ، والقائمة منها حاليا لا تتوفر فيها الشروط التربوية والتعليمية بمستلزماتها الضرورية ، كما لم يسمح بتشييد مدارس جديدة ، والمدارس تفتقر الى الصحة المدرسية حيث لا يوجد سوى طبيب واحد في المنطقة ليرعى الشؤون الصحية للطلبة .

٥ - تفرض سلطات الاحتلال قيودا قاسية على كافة المعاملات الحكومية والوثائق الشخصية لأبناء العائلات المناهضة للاحتلال مما يعيقهم من الالتحاق بمدارس المنطقة وخارجها .

٦ - وضع العراقيل أمام الطلبة في الجولان من أجل إكمال تحصيلهم العالي في الجامعات العربية السورية منذ عام ١٩٨٢ وفي الدول الاشتراكية . وتقوم بالضغط على سفارات دول أخرى لكي لا تمنح تأشيرة خروج للطلاب الذين يرغبون الاراضي العربية المحتلة لمتابعة تحصيلهم العالي . أما القلة من المواطنين العرب الذين تتاح لهم فرصة القبول في الجامعات الاسرائيلية فهم محرومون من اختيار الفروع التي يملكون مؤهلات للالتحاق بها .

٧ - اقتحام حرمة المباني التعليمية .

٨ - اعتقال الطلبة والمعلمين .

٩ - إغلاق مجالات العمل للقلة من المواطنين العرب السوريين الذين تخرجوا من الجامعات الاسرائيلية .

سادسا - <u>الوضع العمالي</u> :

إن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لكل الاراضي العربية المحتلة لا يمكن فصلها

عن مجمل الأوضاع غير الانسانية للعمال ولغالبية السكان في ظل غياب كامل لجميع الشرائع المتمدنة ولقوانين المجتمع الدولي تحت حراب الاحتلال الاسرائيلي .

فالعمال العرب في كافة أرجاء فلسطين والأراضي العربية المحتلة ، بما فيها الجولان ، يتعرضون للتمييز العنصري والمعاملات القسرية ويخضعون لشروط بالغة الصعوبة بالمقارنة بالعمال الاسرائيليين في كل ما يتعلق بالضمان والتأمين والأجور والرعاية الصحية والسلامة المهنية والعامة والتجمعات النقابية .

لا يتمتع العمال العرب في المناطق المحتلة بحرية تشكيل النقابات أو ممارسة الحريات النقابية في ظل الاحتلال ، وإذا كان هناك مكتب لنقابات العمال العرب فإنها تتعرض دائما لمداهمات رجال الأمن واعتداءاتهم وللإغلاق . وأغلب العمال النقابيين ورؤساء هذه النقابات معرضون للاعتقال الاداري والإقامة الجبرية والطرد خارج الحدود . والهدف من ذلك إبقاء العمال العرب عرضة لأبشع أنواع الاستغلال والعمل في ظروف عمل غير إنسانية تسود فيها كل مظاهر التمييز والعنصرية والمفارقة مع سواهم من الاسرائيليين .

وحول هذا الوضع ذكر السيد "ماري روز بنلوث" بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧ أمام لجنة الافضليات الأمريكية أن "السلطات الاسرائيلية انتهكت وباستمرار حق العمال العرب في تنظيم أنفسهم في اتحادات ونقابات وأغلقت اتحاداتهم الموجودة وطردت النقابيين" ، وأضافت أن "السلطات الاسرائيلية تضطهد العمال العرب وتمنعهم من الدفاع عن حقوقهم واستشهدت على ذلك بتقارير وزارة الخارجية الأمريكية التي ذكرت أن السلطات الاسرائيلية رفضت أكثر من مئة طلب فلسطيني لإنشاء اتحادات وأغلقت عدة نقابات بحجة إخلالها بالأمن ، وأشارت الى أن الممارسات التي تحرم العمال العرب المعتقلين من حقهم في محاكمة عادلة وإلى التعسف الاسرائيلي في طرد النقابيين بحجة دعوتهم للعنف والشغب" .

وتحدثت السيدة "جوديت تسومسكي" بتاريخ ١٩٨٨/١١/١٧ أمام نفس اللجنة "أن ما أدلت به وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الاسرائيلية على لسان سفارتها في واشنطن ، وعلى الرغم من كل ما يتضمنه من مغالطات ، إلا أنه يحتوي اعترافا بأن العمال في الاراضي المحتلة لا يحق لهم تعويض بطالة ولا تعويضات عائلية وشيخوخة . والإفادة الاسرائيلية تعمدت تشويه قوانين منظمة العمل الدولية بحجة أن هذه القوانين تعطي الشرعية للممارسات العمالية الاسرائيلية" . وطلبت حرمان اسرائيل من الاستفادة

من النظام الموحد للافضليات التجارية باعتبارها لا تعطي حقوقا معترفا بها دوليا لعمالها .

وقد نشرت منظمة العمل الدولية تقريرا مؤخرا حذرت فيه من خطورة الاوضاع والظروف المعيشية للعمال العرب في الاراضي العربية المحتلة نتيجة ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلية التعسفية القائمة على تجريد السكان من حقوقهم الشرعية . وأن السلطات الاسرائيلية لجأت الى تشديد الخناق الاقتصادي على هؤلاء السكان منذ اندلاع الانتفاضة في محاولات هادفة الى تفريغ الارض من أصحابها الشرعيين وبالتالي تهويدها . كما أوضح التقرير أنه في اطار سياسة التمييز العنصري تضع اسرائيل يدها على اقتصاد الارض المحتلة ومحاصرة المواطنين اقتصاديا بطرق مختلفة منها عدم السماح لهم ببيع منتجاتهم ومنعهم من الاشراف على هذه المنتوجات أو مزاولة أعمال حرفية أو تجارية خاصة بهم لإجبارهم بالتالي على العمل في المؤسسات الاسرائيلية مقابل أجور متدنية جدا ووسط ظروف عمل شاقة ومخالفة لكل الاعراف والقوانين الدولية .

أما وضع العمالة في الجولان العربي السوري المحتل تتميز بخصائص عديدة مرتبطة اساسا بموسم الامطار والمواسم الزراعية لدى أصحاب الملكيات الزراعية من المستوطنين الصهاينة وأصحاب المؤسسات الاسرائيليين الذين يفرضون شروطهم كما يشاءون .

إن مستوى المعيشة المنخفض للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة وقرى الجولان دفع العمال للبحث عن أية فرصة عمل لرفع مستوى دخولهم ، وهذا الوضع نتيجة مباشرة للإجراءات الاسرائيلية العديدة لإخضاع عمال الجولان لسوق العمالة في اسرائيل وذلك بغية توجيه الفوائد الاقتصادية الناجمة عن فروق الاجور بين منطقة وأخرى لجذب العمال العرب في الجولان لسوق العمالة الاسرائيلية بهدف إضعاف ارتباط العمال بأرضهم وبوطنهم ، وأقيمت لهذا الغرض مراكز تدريب مهنية جذبت اهتمامات الشباب وطلاب المدارس الذين لا معلمين لهم وكانت هذه الاجراءات بمثابة دس السم في الدسم وحرمانهم من التعليم .

ففي عام ١٩٧٩ وحدها تخرج أكثر من ٧٨٦ ١ ولدا من هذه المراكز ، وأخذوا يبحثون عن العمل في مؤسسات اسرائيلية بعيدة عن مناطق الجولان للعمل في الاعمال الانشائية والحفريات وتعبيد الطرق والورشات الزراعية وأعمال المجارير وكافة أوجه العمل القاسية ذات الاجر المتدني . وتتجلى أبرز مظاهر الوضع المأساوي الذي يعيشه العمال العرب في الاراضي العربية المحتلة والجولان فيما يلي :

١ - أن الاقتصاد الاسرائيلي امتص في الاعوام الخمسة الاخيرة أكثر من ٤٠ في المائة من السكان النشطين في الاراضي المحتلة لإشباع احتياجاته من الايدي العاملة العربية الرخيصة والخبيرة .

٢ - إجبار العديدين على القيام بأعمال قاسية وبالتالي لا تتطلب مهارة وقليلة الأجر (الاعمال السوداء) .

٣ - وفقا لظروف المواسم الزراعية تنخفض نسب العمالة مما يؤدي الى ركود في العمالة الصناعية ويؤدي للبطالة في صفوف العمال العرب .

٤ - عدم المساواة في الحقوق بين العمال العرب والعمال الاسرائيليين لا في مستوى الاعمال وطبيعتها ولا في مستوى الاجور .

٥ - استخدام الاقتصاد الاسرائيلي للايدي العاملة العربية الرخيصة الى جانب العلاقات التجارية غير المتوازنة التي نسجت ملات من التبعية الشديدة لسوق العمالة في اسرائيل بالاضافة لآثار السيطرة التي أوجدتها حالة الاحتلال والتحكم وتدابير الحظر التقييدية لتصدير المنتجات الزراعية والتصنيع لمتطلبات العمل الزراعي .

٦ - حالات التضخم الموجهة وآثارها على سياسة الاجور لجذب العمال العرب وخاصة في المناطق الحدودية .

٧ - لم يحصل المنتجون العرب على أية تراخيص لتصدير محاصيلهم الزراعية لجماعة البلدان الاقتصادية الاوروبية .

٨ - التدريب المهني الذي تلقّاه أولاد المدارس لا يتألف إلا من تدريب مهني تقني بسيط .

٩ - إن أذونات العمل الممنوحة للعمال العرب لا تكفل سوى استقرارا ظاهريا لانه لا ضمان للعمل ، والعامل معرض لفقدان عمله لدى انقضاء هذا الاذن أو لاي سبب غير موضوعي يزعمه صاحب العمل .

١٠ - يمنع العمال العرب ذوو الحقوق من الدعوى أو المرافعة القضائية أمام المحاكم بالرغم من أن باب التظلم أمام المحاكم العسكرية ممنوح لهم ظاهريا فقط .

١١ - إن المساواة بين العمال العرب والاسرائيليين تطبق من حيث الاستقطاعات والخصومات من أجورهم ولكنها لا تطبق من حيث طبيعة العمل والخدمات والتامينات .

١٢ - لا يزال النظام العسكري سائدا منذ عام ١٩٧٩ بكل ما يترتب عليه من نتائج على الحريات المدنية والنقابية للسكان والعمال وتنقلاتهم .

١٣ - إن عضوية "الهستدروت" بالنسبة للعمال العرب غير كاملة بل مؤقتة أيضا ولا تحق لهم وبالتالي فإن حقوقهم غير ممكنة التحقيق حتى عن طريق "الهستدروت" .

سابعا - الوضع الصحي :

منذ احتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ وهي تتبع سياسة ثابتة تجاه المؤسسات الطبية بهدف القضاء عليها تماما وإجبار المرضى العرب على تلقي العلاج في المستشفيات الاسرائيلية . كما تعتبر سلطات الاحتلال هذه المؤسسات الصحية إذا ما استمرت ، فإنها تشكل استقلالية عن سلطة الاحتلال وهذا ما لا يتفق مع سياسة التهويد المطبقة في كل المناطق المحتلة لطمس كل معالم الشخصية العربية .

وقد ذكرت منظمة الصحة العالمية أن الأوضاع الصحية قد تدهورت الى حد خطير نتيجة للقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على القطاع الصحي ونتيجة للإجراءات التعسفية واللاإنسانية التي تطبقها هناك .

وفي تقرير اللجنة الثلاثية التابعة لمنظمة الصحة العالمية ذكرت أن "الأوضاع والخدمات في الجولان العربي السوري المحتل تدهورت خلال السنوات الاخيرة على وجه الخصوص نتيجة للاجراءات الاسرائيلية" . وأوضح تقرير اللجنة أنه "ليس هناك سوى أربع عيادات طبية في قرى الجولان وهي غير قادرة في ظل هذا الوضع على تقديم خدماتها الصحية بشكل كامل" .

ونتيجة لهذه الأوضاع يتوجه نحو ٧٥ ٪ من المرضى وسكان المنطقة الى مشافي الضفة الغربية للمعالجة وهي مشافي تابعة للهيئات الخيرية العربية ، أو يضطرون للمعالجة في المشافي الاسرائيلية حسب الحالة الإسعافية . كما تقوم مصلحة المياه بقطع المياه عن سكان قرى الجولان نتيجة لانخفاض مستوى المياه الجوفية نظرا لجر سلطات الاحتلال لمياه مسعدة الى المستوطنات ، كما أن صندوق المرض "كوبات حوليم" امتنع عن تلبية طلبات الإسعاف لسكان القرى السورية فلا ترسل لهم سيارات عند الطلب ولا يسمح لهم بإسعاف امرأة حامل أو طفل يفارق الحياة .

وأهم مظاهر الاجراءات التعسفية الاسرائيلية ينطوي على ما يلي :

١ - عرقلة تطوير المستشفيات والمستوصفات وغيرها من المراكز الصحية منذ عام ١٩٦٧ .

٢ - العمل على تدني مستويات الخدمات التي تقدمها المراكز الطبية العربية بجميع أجهزتها ومرافقها .

٣ - إعاقة عمل المراكز الصحية العربية في تقديم خدماتها وإغلاقها أحيانا بادعاءات تتعلق بالأمن .

٤ - تخفيض سنوي مستمر لميزانية المؤسسات الصحية العربية ومنها إيصال المعونات والهبات الخارجية في الوقت المناسب .

أما في قرى الجولان العربي السوري المحتلة ، فهناك مشاكل صحية متفاقمة لعدم توفر حتى الحد الأدنى من وسائل الإسعافات الأولية والوقائية والعلاجية . ويشكو سكان الجولان من تدهور الوضع الصحي وفق ما يلي :

١ - عدم إعطاء السكان المحليين في قرى الجولان العربية أي تسهيلات بإقامة مشفى لرعاية أوضاعهم الصحية .

٢ - تشترط السلطات الاسرائيلية إبراز الهوية الاسرائيلية لكل من يرغب الاستفادة من التسهيلات التي يحصل عليها المنتسب لصندوق المرضى ومن التعويضات التي تمنحها مؤسسة الضمان الوطني "كيرين حبيطواح هلئومي" للشيوخ والأطفال ، وفرضت مؤخرا ضريبة أكثر من ٣٠٠٠ ليرة اسرائيلية ثمنا للبطاقة الصحية وهذا موقف بعيد عن كل الاعتبارات الإنسانية ويهدف الى استغلال المرضى وفرض الجنسية الاسرائيلية بالقوة عليهم .

٣ - غلاء أجور الكشف الطبي والمعالجة والأدوية ، والمستوصفات الاربعة الموجودة لا تلبي حاجات المواطنين وتفتقر الى المعدات الطبية والأطباء الاخصائيين ، فلا يوجد مثلا طبيب نسائي أو طبيب أطفال ، وكل مدارس الجولان يشرف عليها طبيب مدرسي واحد لا بديل له .

٤ - لا يداوم الاطباء إلا لساعات قليلة وأيام محددة في الاسبوع .

٥ - لا يوجد مركز لرعاية الطفولة والامومة وخاصة للنساء الحوامل .

٦ - لا توجد صيدلية واحدة في كل قرى الجولان .

٧ - المدارس تفتقر الى العناية الصحية المدرسية والنظافة العامة .

٨ - يمتنع صندوق المرض عن تلبية حالات الإسعاف إلا وفقا لمشيئته .

٩ - يشكو المواطنون من تلوث المياه .

١٠ - ينتشر البعوض بشكل كبير وتزداد الاوبئة وسلطات الاحتلال لا تحرك ساكنا .

١١ - لا توجد في القرى المحتلة شبكة لتصريف مياه المجارير والصرف الصحي .

ثامنا - خرق حقوق الإنسان والتعذيب والقتل والمعاملة القاسية واللاإنسانية :

لقد تصاعدت انتهاكات اسرائيل للقانون الدولي والإنساني في كافة الاراضي العربية المحتلة وانتهجت ممارسة عنصرية ووحشية مما دعى مجلس الامن لإصدار قرارات عديدة منها القرار ٦٠٥ لعام ١٩٨٧ و ٦٠٧ لعام ١٩٨٨ حول هذه الانتهاكات . وأبرز مظاهر السياسة الاسرائيلية الإرهابية في الاراضي العربية المحتلة تتمثل في "تكسير العظام" واستخدام الغازات السامة ، وتصعيد سياسة القبضة الحديدية ، وتدمير البيوت ، وإزالة القرى ، والإبعاد والاعتقال الإداري ، وفرض الإقامة الجبرية ، واعتقال الاطفال والقصّر والشيوخ ، ومنع التجول وحصار المخيمات ، وقمع حرية الرأي والتعبير والتجمع ومنع وسائل الإعلام من تغطية الاحداث . وقد تجاوزت هذه السياسة حدودها خصوصا بعد الانتفاضة العامة والشاملة في كافة الاراضي العربية المحتلة بما فيها الجولان ، حتى وصلت حد دفن الاحياء وقتل الاطفال .

أما في المعتقلات فلا يزال المعتقلون يتعرضون الى أبشع أنواع التعذيب والاستجواب المتواصل في ساعات متأخرة من الليل ، مع الضرب حتى فقدان الوعي وسكب الماء البارد والحار بالتناوب على الاجساد ، والزحف على الركب والوقوف الطويل مع رفع الايدي قسرا ، وإطفاء السجائر في أنحاء الجسد وخاصة الحساسة منها ، واستخدام

الكهرباء في التعذيب ، وتجويع المعتقلين وسحب الدم منهم أسبوعيا حتى يصل المعتقلون الى حالة من الضعف والهزال تجعلهم عالة على غيرهم بعد خروجهم من السجن . وعلى سبيل المثال ذكرت "أ. ف. ب" بتاريخ ١٩٨٩/١١/٣٠ أن سكان مجدل شمس أصدروا بيانا سُلِّم للوكالة عن حالة المعتقلين تتضمن حرمان المعتقلين من حقهم الاساسي في الغذاء وان سلطات الاحتلال تقوم بتقديم وجبات طعام فاسدة . ولعل أخطر وأبشع ما قامت به قوات الاحتلال هو قيامها بزرع الالغام والمتفجرات على الطرق المؤدية الى القرى والمناطق الآهلة بالسكان بغية إرهاب السكان وإيقاع أكبر عدد من الخسائر البشرية في صفوف السوريين . وهذه العملية نجم عنها استشهاد الطفل أمير أبو جبل البالغ من العمر ٣,٥ سنة وإصابة الطفلة ميساء أبو جبل يوم ١٩٩٠/٥/٣١ .

إن هذه السياسة والممارسة العنصرية تهدف الى تخويف العرب بأساليب فاشية فاقت حد الوصف بغية إخضاعهم أو ترحيلهم أو تفريغ الاراضي المحتلة من الوجود العربي ، وقد أوردنا في تقريرنا لعام ١٩٨٩ العديد من تصريحات المسؤولين الاسرائيليين التي تؤكد ذلك .

ونورد فيما يلي سردا لبعض من نضال شعبنا العربي السوري في الجولان المحتل ضد الاحتلال الاسرائيلي وأعماله القمعية بحق السكان العرب :

في مساء يوم الجمعة ١٩٨٩/٧/٢١ أقام أبناء الجولان في موقع المقاريب قرب مجدل شمس مخيم الصمود للأطفال تجمع فيه حوالي ٣٠٠ طفل من أبناء قرى الجولان الخمس من السن ٦ الى ١٤ إحياء لذكرى شهداء الأمة العربية تحت شعار يدك المرفوعة في وجه الظالم وسيلة أجيالنا في مقاومة الاحتلال ، وقد قامت قوات الاحتلال يوم ١٩٨٩/٧/٢٢ بالهجوم على المخيم وحاولت اقتلاعه واعتقال المشرفين عليه وهرع أهالي الجولان ذوي الأطفال لنجدة أولادهم واشتبكوا مع قوات الاحتلال لمنعها من تحقيق أهدافها بينما استمرت القوات المحتلة بحصار المخيم واعتقلت ١٦ مواطنا بحجة تنظيم وإقامة معسكر الصمود ، وبعد ذلك اعتقلت ١٣ شخصا ثم ٤٠ قرب هضبة الصراخ بتهمة إقامة معسكر الصمود تأييدا للانتفاضة . وقد عرف من المعتقلين سليم سلمان أبو جبل ونبيه علي الحلبي وقاسم محمود أبو صالح الحلبي ونبيه الحلبي ، من مجدل شمس ، وتيسير صباغ . وكان ، ولا يزال ، رهن الاعتقال مفيد عبد الوالي وحسن القبش من بقعاتا وسلمان فخر الدين وفخر الدين المقت .

اعتقلت الشرطة الاسرائيلية صباح ١٩٨٩/٧/٢٤ في مطار اللد الطالب الجامعي واكد شعلان من قرية عين قنية المحتلة وهو في طريق عودته من الاتحاد السوفياتي لقضاء عطلته الصيفية مع أسرته .

قامت الشرطة الاسرائيلية يوم ١٩٨٩/٧/٢٧ باستدعاء كل من طاهر منذر ونحلة أحمد من قرية عين تينة المحتلة للتحقيق معهما ثم اعتقلتهما ، وكانت قد قامت يوم ١٩٨٩/٧/٢٦ باعتقال كل من يوسف شكيب أبو جبل ونجله شكيب ومفيد عبد الوالي من قرية بقعاتا ومحمود أسعد عبد الوالي ونور الدين صلاح من مجدل شمس المحتلة بحجة مقاومتهم للاحتلال .

وقد تدهورت الحالة الصحية للمعتقلين من الجولان في سجن عسقلان ورفضت سلطات الاحتلال تقديم الاطباء للعلاج لهم كما رفضت محاولات ذوي السجناء والصليب الاحمر لعرضهم على الاطباء وتقديم الدواء لهم .

وفي منتصف شهر آب/اغسطس اعتقلت شرطة كريات شيمونا مسعدة عددا من المواطنين العرب في الجولان مع آخرين من سكان الجليل وجنين ، وحسب تصريح قائد الشرطة فإنه قال أنه تم في البداية اعتقال خمسة أشخاص من عرب الجولان ومن ثم اعتقل أربعة آخرون إثنان من بقعاتا وفتاتان من مجدل شمس .

وذكرت صحيفة "هتسوفية" الاسرائيلية بتاريخ ١٩٨٩/٨/١٤ أن شرطة كريات شمونا مسعدة اعتقلت خلال الايام الاخيرة عددا من المواطنين من هضبة الجولان ومن سكان الجليل ومن منطقة جنين بتهمة تنفيذ نشاطات شوفينية في قرى الجولان . وأعلن قائد شرطة كريات شمونا الرائد موشي كوهين أنه تم في البداية اعتقال خمسة من سكان الجولان وبحوزتهم تسجيلات وأغان قومية ، وفي نهاية الاسبوع اعتقل اثنان من سكان بقعاتا وفتاتان من مجدل شمس لتوزيعهم منشورات تدعو الى مواصلة الانتفاضة .

وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/٧ اعترفت إذاعة اسرائيل بأن قوات الاحتلال اعتقلت يوم ١٩٨٩/١٢/٦ ثمانية شبان من أبناء قرية مسعدة بتهمة تحريض المواطنين العرب السوريين في الجولان على القيام بأعمال مناهضة للاحتلال .

وبتاريخ ١٩٨٩/١٢/١٤ نفذ أهلنا في الجولان بمناسبة مرور ثماني سنوات على قرار قوات الاحتلال فرض القوانين الاسرائيلية إضرابا عاما وشاملا وقاموا بمظاهرات عارمة تصدوا خلالها لقوات الاحتلال بالحجارة والعصي واشتبكوا معها وتحولت المظاهرات

الى مواجهات دامية بعد أن حاول جنود الاحتلال تفريقها بالقوة مستخدمين العيارات النارية والغازات المسيلة للدموع مما أدى الى إصابة العديد من المواطنين السوريين في الجولان المحتل وذلك بعد أن أغلقت قوات الاحتلال الجولان وفرضت الحصار العسكري عليه . واستمرت المواجهات الذي أكد فيها أبناؤها تمسكهم بهويتهم السورية وانتمائهم العربي ورفضهم للهوية الاسرائيلية . ونتيجة لذلك كثفت قوات الاحتلال تواجدها وقامت باعتقال العديد من المواطنين ، وذكرت بعض الوكالات بأن العدد ١٢ أو أكثر ومن بينهم سليمان حسن شمس وعز الدين مداح وجمال الشعار وصالح الصالح ، بتهم مختلفة منها إلقاء زجاجات حارقة على دوريات العدو ومقاومة الاحتلال والعمل على طرده وتوزيع منشورات تتضمن أن الجولان جزء لا يتجزأ من سوريا وأن التحرير آتٍ مهما طال أمد الاحتلال وأن المقاومة مستمرة ومتصاعدة .

ويوم ١٩٩٠/٣/٢٤ أصدر المواطنون العرب السوريون في الجولان المحتل بيانا يستنكر الهجرة الصهيونية الى فلسطين العرب والجولان واعتبروا هذه الهجرة تطبيقا عمليا لسياسة التوسع الصهيوني في الأرض العربية وتحقيقا للاطماع الصهيونية في إقامة ما يسمى باسرائيل الكبرى وتوطين مستعمرين جدد مكان العرب ، أصحابها الاصليين ، الذين توارثوها عبر عصور التاريخ عن آبائهم وأجدادهم وتهجيرهم منها . وأكد المواطنون موقفهم الرافض للاحتلال ولسياسة الاستيطان الصهيوني في هذه المرحلة بالذات في محاولة لإجهاض الانتفاضة الباسلة في الضفة والقطاع المحتلين وتطويق مقاومة أحرار الجولان للاحتلال . كما أكد البيان استمرار التلاحم النضالي بين أهلنا في الجولان وفلسطين في مقاومة الاحتلال الصهيوني ووقوف أحرار الجولان بجانب الانتفاضة الباسلة ودعمها بكل السبل الممكنة .

وبتاريخ ١٩٩٠/٤/١٧ تحدى المواطنون السوريون في الجولان المحتل الاجراءات القمعية التي اتخذتها سلطات الاحتلال لمنعهم من الاحتفال بأعياد الجلاء وأكدوا عزمهم وإصرارهم على مشاركة وطنهم الأم بأفراح هذه الذكرى غير آبهين بالحصارات العسكرية وحظر التجول الذي فرضته قوات الاحتلال منذ مساء يوم ١٩٩٠/٤/١٦ ورفعوا الاعلام السورية واللافتات التي تؤكد على استمرار النضال ضد الاحتلال وتحولت المظاهرات في قرى الجولان لإحياء هذه الذكرى الى مصادمات ومواجهات عنيفة واعتقال العديد من المواطنين .

إن حشد اسرائيل للعدد الكبير من جنودها لقمع التظاهرات السلمية إنما يدل على أن اسرائيل تواصل تصعيد ممارساتها الإرهابية ضد السكان وهي الآن تستحضر المزيد من المستوطنين اليهود من كافة أنحاء العالم وذلك في إطار التصريحات التي أدلى بها شامير رئيس وزراء اسرائيل في الفترة الأخيرة والتي تؤكد على تصميم اسرائيل تنفيذ

مخططاتها الاستيطانية الواسعة النطاق في الاراضي العربية المحتلة كخطوة لبناء "اسرائيل الكبرى" وان اسرائيل بتعمدها نقل مستوطنين جدد الى المناطق المحتلة بما يشكل انتهاكا للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة . واخيرا نود التذكير بأن الاحتلال ، في حد ذاته ، يشكل انتهاكا لحقوق الانسان وبأن الممارسات الاسرائيلية ضد سكان الاراضي العربية المحتلة تشكل مخالفات خطيرة تعرفها المادة ١٤٧ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب . ومن هذه المخالفات الخطيرة التي هي جرائم حرب :

القتل العمد - التعذيب أو المعاملة البعيدة عن الانسانية - الاعمال التي تسبب عمدا آلاما شديدة أو إصابة خطيرة للجسم أو الصحة - النفي أو الإبعاد - الاعتقال غير القانوني للاشخاص المحميين - حرمان الاشخاص من الحقوق الخاصة بالمحاكمة الصحيحة القانونية المنصوص عنها بهذه الاتفاقيات - التدمير الشامل للممتلكات ، أو الاستيلاء عليها دون ضرورة حربية وبكيفية غير مشروعة واستبدادية . وقد أكدتها المادة ٨٥ من البروتوكول الاول الإضافي من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة - والتي منها نقل السكان المدنيين للاراضي المحتلة واستيطانها من قبل المحتل .

إن هذه المخالفات الخطيرة التي هي جرائم حرب ، تستوجب تطبيق أحكام التعاون المتبادل بين الاطراف في الاتفاقية الواردة في المادة ١٤٦ التي تلزم الاطراف السامية المتعاقدة بالبحث عن الاشخاص المتهمين باقتراف هذه المخالفات ، وأن يقدم هؤلاء الاشخاص بغض النظر عن جنسيتهم الى المحاكمة ، وكذلك تستوجب تطبيق أحكام اتفاقية "منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها" التي حددت الإبادة الجماعية بأنها : الافعال الرامية الى قتل أعضاء من جماعة وإلحاق أذى جسدي أو روحي خطير بأعضاء من الجماعة وإخضاع الجماعة عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا .

إن التعاون الدولي لمنع وقمع جرائم الحرب وجرائم الإبادة التي ترتكبها اسرائيل أصبح ضروريا لكبح جماح غريزة القتل والإرهاب والتدمير وغير ذلك من الاعمال التي هي جوهر وطبيعة النظام العنصري التوسعي في اسرائيل .

لا بد من العمل وتكاتف الجهود ، وللجنتكم دور في ذلك ، من أجل رفع الظلم والقهر المفروضين على الشعب العربي في الاراضي العربية المحتلة ، ويكون ذلك بإزالة وإنهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي العربية المحتلة ، هذا الاحتلال الذي يعرقل الجهود الرامية لإقامة سلام شامل وعادل في منطقة الشرق الاوسط .

المعتقلون في الجولان العربي السوري المحتل

الرقم المسلسل	الاسم والشهرة	البلد	الحكم	سنة
١	سمير علي القنطار	جبة لبنان	مؤبد	٢٧٩
٢	بشير سليمات المقت	مجدل شمس	٢٧ سنة	٢٨٦
٣	صدقي سليمان المقت	"	٢٧ سنة	"
٤	عاصم محمود الولي	"	٢٧ سنة	"
٥	سبطان نمر الولي	"	٢٧ سنة	"
٦	أيمن هايل نعمان أبو جبل	"	١٢ سنة	"
٧	زياد عارف أبو جبل	"	١٢ سنة	"
٨	مدحت صالح الصالح	"	١١ سنة	"
٩	عصمت محمود المقت	"	١١ سنة	"
١٠	عصام جميل أبو زيد	"	١٠ سنوات	"
١١	هايل محمود أبو زيد	"	١٠ سنوات	"
١٢	عبد اللطيف الشاعر	"	٧ سنوات	"
١٣	ياسر علي ابراهيم	مسعدة	٦ سنوات	"
١٤	خير الدين توفيق الحلبي	مجدل شمس	٦ سنوات	"
١٥	ياسر سلمان صبره	مسعدة	مجهول	"
١٦	مجد نجيب الكحلوني	مجدل شمس	"	"
١٧	مالك محمد أبو صالح	"	"	"
١٨	مطيع وهبي أبو صالح	"	"	"
١٩	كنج توفيق أبو صالح	"	"	"
٢٠	فهد عارف الصفدي	"	٩ سنوات	"
٢١	رفيق جمال قلعاني	"	٦ سنوات	"
٢٢	ناصر يوسف أبو شاهين	"	٥ سنوات	"

- - - - -